

«جميع البنوك تحت سقف الـ 85 في المئة من الودائع»

«كامكو»: هامش واسع لنمو القروض المصرفية دون تجاوز المعايير

ذكرت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في عرض لاداء قطاع البنوك الكويتية المدرجة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2010 انه «بعد مرور عامين على بدء الأزمة المالية في سبتمبر 2008 استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على المستويات نفسها في حجم الودائع المصرفية مع تسجيل نسب نمو طفيف مقارنة مع نسب نمو قياسية حققها خلال السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية حيث شهدت البنوك خلال السنوات الماضية نموا ملحوظا في قاعدة الودائع إذ بلغت نسبة النمو السنوي المزك 24 في المئة خلال فترة 2004-2008 وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة والكويت خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في اسواق الائتمان بالإضافة إلى ارتفاع سعر العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة التي تمكنها من التوسع في الإفراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض».

وقال التقرير «أما خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2010 فقد شهدت البنوك الكويتية نمواً طفيفاً في إجمالي ودايعها لم تتعد نسبتها 0.1 في المئة لتصل إجمالي الودائع إلى 36.65 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2010 مقارنة مع 36.62 مليار دينار في نهاية العام 2009. ويعود سبب التراجع في نسب نمو الودائع المصرفية لدى البنوك الكويتية إلى انخفاض أسعار العوائد على الودائع منذ بدء الأزمة المالية في سبتمبر 2008 بالإضافة إلى عدم توفر السيولة الكافية والفوائض المالية التي اعتاد المستثمرون عليها خلال السنوات الماضية». وذكر التقرير «في تحليل الودائع المصرفية وتوزيعها على البنوك الكويتية كما في نهاية سبتمبر 2010 نجد أن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي قد احتلا المرتبة الأولى والثانية من حيث حجم الودائع بنسبة 28 في المئة و 26 في المئة من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية أو ما يعادل 10.3 مليار دينار كويتي و 9.35 مليار دينار كويتي على التوالي. وقد تمكن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي مجتمعين من الاستحواذ على أكثر من نصف حجم الودائع لدى البنوك الكويتية. وقد جاء بنك الخليج في المرتبة



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني».

وأضاف «نتيجة المخصصات الكبيرة التي احتسبتها البنوك في قائمة الدخل والتي بلغت خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 نحو 385 مليون دينار، فإن السياسة الائتمانية المتشددة للبنوك في منح القروض تهدف إلى تجنب الوقوع في نفس المازق في المستقبل وتختلف دفاتها من القروض المتعثره التي جاءت نتيجة تعثر بعض الشركات والأفراد الذين بالغوا في الإسدانة بهدف الربح السريع وتعتزم الثروات خلال فترة الانتعاش التي سبقت الأزمة المالية. أما بالنسبة لجودة الأصول فمن المتوقع أن تبدأ بالتحسن ابتداء من عام 2011 بعد أن قامت معظم البنوك الكويتية بالتحوط واحتساب المخصصات الكافية مقابل القروض المتعثره وكذلك لتفادي أي تعثر محتمل في محفظة القروض».

وقال «تسبب أخير الأرقام المتزايدة من البيانات المالية للربع الثالث من العام الحالي إلى أن جميع البنوك الكويتية ملتزمة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع المحددة من قبل بنك الكويت المركزي عند مستوى 85 في المئة. وبالتالي هناك مرونة كافية لدى البنوك في زيادة محفظة القروض لديها دون تخفي النسبة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة القروض إلى الودائع لبنك الكويت الوطني 75 في المئة مقارنة مع 77 في المئة لبنك الخليج و 74 في المئة لبيت التمويل الكويتي، أما النسبة الأقل كانت من نصيب بنك برقان عند مستوى 62 في المئة في حين بلغت تلك النسبة أعلى مستوى لها للبنك الأهلي بنسبة 83 في المئة. ومن هنا يمكن القول بأن هناك فرصة حقيقية للبنوك الكويتية للتوسع في سوق الائتمان المحلي وذلك بعد ترتيب أوضاعها المالية وتعزيز موقعها المالي».

وأشار التقرير إلى أن «بنك الكويت الوطني يتصدر قائمة البنوك الكويتية من حيث حجم محفظة القروض وحصصه سوقية بلغت 28 في المئة نهاية سبتمبر 2010 أو ما يعادل 7.77 مليار دينار كويتي وكذلك يعتبر بنك الكويت الوطني من اللاعبين الأساسيين في عمليات تمويل المشاريع الائتمانية ومحفظة قروض عالية الجودة. أما بالنسبة لبيت التمويل الكويتي فإنه يستحوذ على 25 في المئة من سوق الائتمان المحلي بمحفظة قروض بلغت 6.91 مليار دينار».

السياسة الائتمانية المتشددة للبنوك تهدف إلى تجنب الوقوع في مأزق المخصصات نفسه في المستقبل

الوطني يتصدر قائمة البنوك من حيث حجم محفظة القروض بحصصه سوقية بلغت 28 في المئة

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعدة ودايع العملاء إذ بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودايع العملاء لدى البنوك. ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعدة ودايع العملاء إذ بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودايع العملاء لدى البنوك. ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعدة ودايع العملاء إذ بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودايع العملاء لدى البنوك. ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعدة ودايع العملاء إذ بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودايع العملاء لدى البنوك. ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعدة ودايع العملاء إذ بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودايع العملاء لدى البنوك. ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

قيمة 200 مليون دولار «اكتتاب القابضة» تشارك بـ 11.5 مليون دولار في الطرح الخاص لـ «عامر جروب»



علاء عامر

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

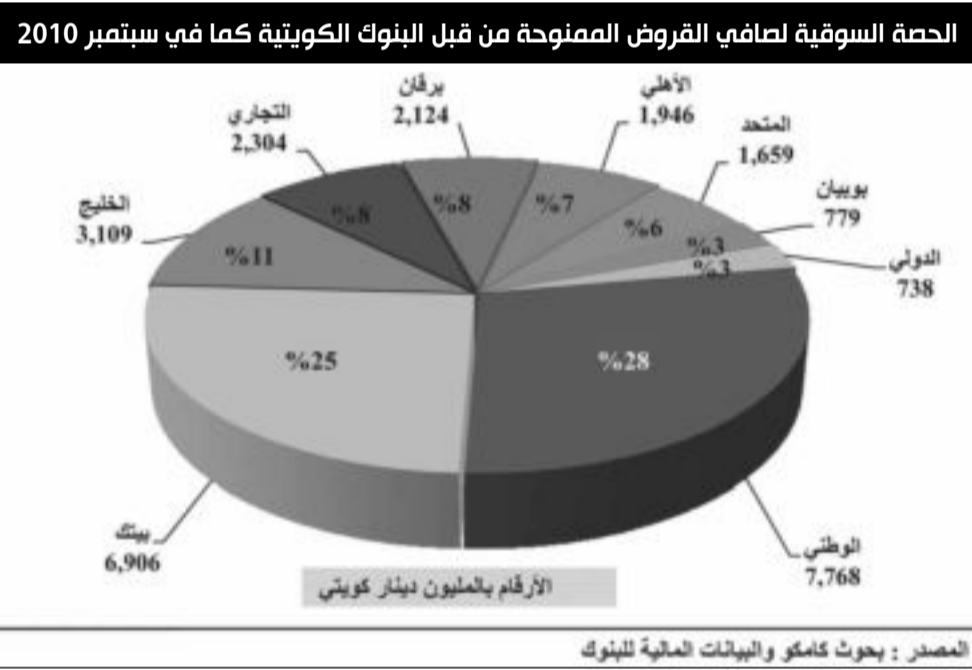
وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

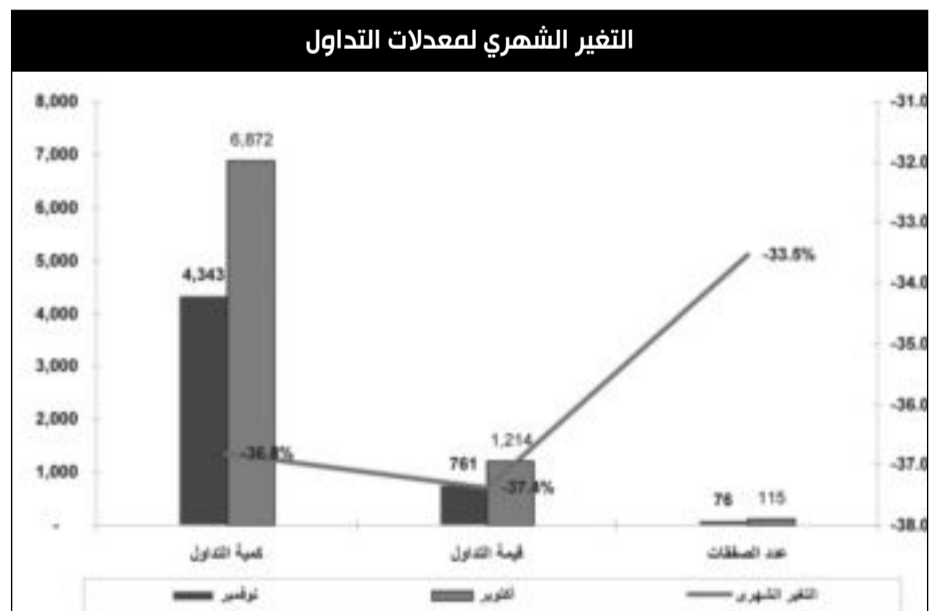
وأوضح عامر أن «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمكن إنجائها، بالإضافة لتلافية كثيرا من السلبيات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت إلى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجارنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

«أخبار الاستحواذات من المحفزات الرئيسية وغياها يسبب جمود السوق»

«المدينة»: خروج ملحوظ للسيولة... وترقب لصفقة «زين»



أكدت شركة المدينة للاستثمار والتمويل أن السوق «يشهد خروج بعض السيولة بشكل ملحوظ وهو ما تدل عليه معدلات التداول التراجعية سواء على المستوى اليومي أو الشهري، وتوقفت عما أحدثته صفقة زين وما نتج عنها حالة من الترقب في السوق بين احتمال تنفيذ الصفقة من عدمه» مشيرة إلى أن «الأخبار الإيجابية كعمليات الاستحواذ، تعتبر واحدة من محفزات السوق الرئيسية، وغياها يصيب الأسواق بحالة من الجمود والهدوء، وهو ما يعاني منه السوق الآن».

ولاحظت «المدينة» في تقريرها الشهري عن أداء البورصة أنه «بعد أربعة أشهر من المكاسب المتتالية أغلق عند مستوى 6891 نقطة محققا خسارة شهرية بلغت 172.9 نقطة ومنخفضاً 2.4 في المئة عن إغلاق شهر أكتوبر الماضي لتكون هذه الخسارة الأولى على المستوى الشهري منذ نهاية يونيو الماضي، وليعود السوق مجدداً إلى منطقة الخضسارة على مستوى العام والتي بلغت 1.6 في المئة». ولانظر إلى المؤشر الوزني لسوق الكويت للاوراق المالية، فلم تختلف الصورة كثيراً من مؤشر السوق السعودي، حيث حقق المؤشر أول خسارة شهرية منذ نهاية يونيو الماضي والتي بلغت 1.6 في المئة فقط معلقاً عند مستوى 466.5 نقطة وإن كان للمؤشر لايزال محافظاً على مكاسبه القوية من بداية العام والتي بلغت 20.94 في المئة ويرجع ذلك بشكل مباشر إلى الأداء المتميز لبعض الأسهم القيادية وبطيئة الحال إلى المكاسب التي حققها قطاع البنوك من بداية العام. ولخص تقرير «المدينة» مجمل الصورة العامة لتداولات السوق خلال

التحرك الجدي لتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى السوق سيكون العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً

جدي لتوفير وتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى الأسواق مجدداً سيكون هو العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً في تغيير مجريات التداول والتحرك في السوق.

كما سجلت القيمة الرأسمالية للسوق بنهاية نوفمبر الماضي 34.3 مليار دينار بالمقارنة مع 34.9 مليار دينار نهاية أكتوبر الماضي لتراجع بقيمة 600 مليون دينار وينسب 1.7 في المئة فقط. وعلى مستوى قيم التداولات الشهرية، بلغت قيمة التداولات خلال الشهر 760.5 مليون دينار بالمقارنة مع 1.2 مليار دينار خلال أكتوبر، ونسبة تراجع بلغت 37.4 في المئة. وبلغ متوسط قيم التداولات خلال نوفمبر الماضي 44.7 مليون دينار بالمقارنة مع 57.8 مليون دينار خلال أكتوبر، كما سجل إجمالي الصفقات 76.5 ألف صفقة بالمقارنة مع 115 ألفاً خلال أكتوبر الماضي.

حالة من الانتعاش مرة أخرى وأهمها، تشهد السوق تراجعاً ملحوظاً لجميع المؤشرات الرسمية والقطاعية باستثناء قطاع البنوك. 2- شهدت معدلات التداول تراجعاً ملحوظاً يرجع جزء منه إلى قصر أيام التداول خلال الشهر والتي بلغت 17 يوماً مقارنة بـ 21 يوماً خلال أكتوبر الماضي نتيجة إجازات الأعياد. 3- غاب خلال الشهر أي نوع من المحفزات الإيجابية التي يمكن أن تسهم في إحداث حركة ونشاط في السوق على مستوى جميع الأسهم. 4- أحدثت صفقة زين وما نتج عنها حالة من الترقب في السوق بين احتمال تنفيذ الصفقة من عدمه. ورت «المدينة» أن هناك العديد من العوامل التي اتسم بها أداء السوق منذ فترة طويلة وهي تعتبر المشكلة الأساسية في تراجع معدلات السوق والتي يجب توافرها ليشهد السوق